

تقرير

في تشرين الأوّل الماضي، سجّل ميزان المدفوعات اللبناني عجزاً بلغت قيمته 250 مليون دولار. القضية قد لا تعني شيئاً للكثيرين، لكن هذا العجز هو الأوّل منذ سنوات عديدة، وخطورته تكمن في اهتزاز ميزان تعاملات لبنان مع الخارج، في ظل ارتهان شبه كلي لاقتصاد يعتمد على هذا الخارج: إلى متى تستطيع التحويلات ردم الهوة التجارية المحليّة؟

معضلة الارتهان للخارج [2/1]

فوائض التحويلات لا تغطي العجزات التجارية الأزلية للبنان

حسن شقراني

هناك معطى يسوّقه البعض في لبنان: لا يمكن أن تؤدي القطاعات الإنتاجيّة الأساسيّة دوراً في موازنة التعامل مع الخارج، والفجوة الموجودة تماثلها ظواهر الاعتماد على التحويلات.

ويعني ذلك أن العجز الهائل الذي تعيشه البلاد على صعيد تصدير السلع واستيرادها، تستمر بالتغطية عليه تدفقات الأموال الأخرى.

للتوضيح، فإن مجمل التعاملات الاقتصادية والمالية لأي بلد مع الخارج تُسجّل في ما يُسمّى ميزان المدفوعات. وهو يضمّ «الحساب الجاري» و«الحساب الرأسمالي». وفيما يشمل الأخير صافي التغير

في ما يملكه البلد المعني من أصول في الخارج، إضافة إلى حساب الاحتياطي للمصرف المركزي والقروض والاستثمارات المعقودة مع الخارج، يسجّل الحساب الجاري صافي ما يكسبه الاقتصاد أو يخسره في التّعاملات الحاليّة مع الخارج. وهو مشكّل من «الميزان التجاري» والإيرادات/ المدفوعات الناتجة من الاستثمارات في الخارج، إضافة إلى تحويلات الأموال.

والقضية التي تمثل عورة الاقتصاد اللبناني الآن هي الميزان التجاري الذي يعيش عجزاً مزمناً منذ زمن طويل. فالحكمة المتداولة (!) هي أن الاقتصاد اللبناني لا يتأثر كثيراً بالعجز على هذا الصعيد نظراً إلى عدم اعتماده على الصادرات،

وبالتالي لا بأس من استمرار التشوّهات لأنها تحوّلت مع الوقت إلى مصدر عيش هذا الاقتصاد.

على هذا الأساس، قالت مؤسسة «BMI» في تقويمها الأخير لأداء الاقتصاد اللبناني في عام 2010، إنّ من المتوقّع أن يمثل العجز التجاري بنهاية العام الجاري 37% من الناتج المحلي الإجمالي، أي ما يساوي 13,67 مليار دولار. ويشار هنا إلى أن الناتج المحلي الإجمالي (المعلن عنه رسمياً) بلغ في عام 2009 نحو 34,7 مليار دولار، ومن المتوقع بحسب المؤسسة نفسها أن ينمو بنسبة 6,5% خلال العام الجاري. وهي نسبة أدنى من توقعات صندوق النقد الدولي الذي يقول إنّ النمو سيبلّغ 8%.

ويساوي هذا العجز الكبير إجمالي

2,95

مليار دولار

فائض ميزان المدفوعات حتى أيلول الماضي، غير أنّ التراجع المسجّل في الشهر اللاحق أدّى إلى تراجعه وفقاً لما أعلنه مصرف لبنان أخيراً، وأدّى إلى تراجع احتياطي المصرف من العملات الأجنبية إلى 30,8 مليار دولار في تشرين الثاني

النفقات العامّة المرصودة في مشروع موازنة عام 2010! ولكن رغم ذلك تطمئن المؤسسة إلى أن هذا المؤشر السلبي لن يؤثر على الوضع الاقتصادي العام. وستبقى العجلة الاقتصادية تسير على خطى النموّ الثابت من دون التعرّض لمخاطر التخمّمية (خلافاً لما كانت تعتقده المؤسسة في تقريرها السابق)، التي تعكس وضعاً تكون فيه البلاد قد وصلت إلى أعلى مستويات إغلاق الفجوة الإنتاجيّة.

والسبب وراء التطمينات المطروحة هو أن اعتماد لبنان على صادراته «يكاد لا يُذكر». وفي هذا القول ما يكفي من التناقضات للدخول جدياً في مشكلة المؤشرات الماكرواقتصادية الإجماليّة. فالنظمين يعني أن كل شيء سيكون بخير، أمّا الحديث عن عدم الاعتماد على الصادرات فهذا يعني أن بنية الاقتصاد الإنتاجي في القطاعات الأساسيّة لا تعتمد على التجارة الخارجيّة لمجموعة من الأسباب الهيكلية والسياسيّة.

هل الوضع خطير إلى هذا الحد؟ يرى الخبير الاقتصادي، الأستاذ الجامعي، البير داغر أنّ الوضع يبدو مشابهاً لما كان عليه منذ الأزل تقريباً: «فالمكوّن الأساسي في الحساب الجاري بالنسبة إلى الوضع اللبناني يبقى تحويلات العاملين في الخارج». ومن شأن الفائض المسجّل على هذا الصعيد أن يكبح إلى حدّ ما العجز المسجّل في جانب التجارة الخارجيّة.

ولذلك، لا يُنظر إلى الزيادة في العجز التجاري على أنّها ظاهرة خطيرة. وقد ترسّخ ذلك في صميم الاقتصاد على مدار السنين. كيف؟ يوضح البير داغر أنّه في تسعينات القرن الماضي كانت الصادرات تمثل 11/1 من الواردات. أي أن لبنان كان يصدر سلعا تساوي أقل من 10% ممّا يستورده. والخطر هو أن هذا المعدل مستمرّ حتى الآن، ما يعني أن البلاد لم تفعل شيئاً، خلال 20 عاماً، لتحفيز الصناعة والزراعة بحيث يرتفع الطلب عليها في الخارج، وبالتالي

حقن موسميّة

العجز المحقّق في ميزان المدفوعات في تشرين الأوّل تزامن مع تباطوء الاقتصاد. اسبابه عديدة وأحد مؤشرات الأساسيّة هو الخلل النابع من تراجع تدفق الأموال إلى الداخل، أو ربّما خروج الأموال كرد فعل على الأوضاع السياسيّة المتدهورة، وخفوفت نجم لبنان الذي سطع جيداً إثر الأزمة الماليّة نظراً إلى معدّلات الفوائد المرتفعة التي قدّمها مصارفه وخرينته العامّة. وهذا الأمر يركّز أهمية الحديث عن استدامة النموذج اللبناني «المزدهر»، وفقاً للخطاب الشعبي، خلال مراحل «أزمات الخارج»، ويتعثر في المراحل الطبيعيّة لبدو مريضاً يحتاج إلى حقن موسميّة.



قطاعات

سياحة

مرحلة سياحيّة جديدة بين لبنان وسوريا

أنّ الاجتماع تضمّن التحضير للاجتماع الرباعي، «وسنحضر مسودة بغية عرضها على الدول الأخرى».

وعن أهم الخطوات العملية التي يمكن اتخاذها في قطاع السياحة بين لبنان وسوريا، قال عبود إنّ البحث جارٍ «في مشروع تنفيذي حيث ليس هناك أي لجنة إلا بمشاركة القطاع الخاص، ودورنا هو تسهيل فتح الأبواب للقطاع الخاص».

ووفقاً للأرقام التي عُرضت بعد الاجتماع، دخل إلى سوريا حتى نهاية تشرين الثاني الماضي، 2,8 مليون لبناني، 64% منهم سياح لليلة واحدة، و36% منهم زوار لليلة واحدة أو عابرون إلى دولة أخرى. لتكون الحركة قد نمت بنسبة 63% مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي.

وشارك في الاجتماع الأمين العام للمجلس الأعلى السوري اللبناني نصري خوري وسفير لبنان في سوريا ميشال خوري، بحضور ممثلين عن القطاع الخاص اللبناني.

(الأخبار)

«وضع رؤية تساعد على التكامل السياحي» هو الهدف الذي جرى التركيز عليه في الاجتماع الذي عقدته اللجنة الوزارية السورية- اللبنانية المشتركة للسياحة في دمشق أمس، بعدما وقع البلدان على اتفاقية في هذا القطاع وبحثان الآن في آلياتها التنفيذية. ويُعد التنسيق على هذا الصعيد مفيداً جداً للبلدين، على اعتبار أنّه يؤسّس «لمرحلة جديدة للتعاون بين البلدين» وفقاً للوزير السوري سعد الله آغا القلعة. كذلك فهو يأتي لرعاية حركة سياحيّة بنيّة متنامية. وتمحورت الاجتماعات حول تنشيط الحركة السياحية والترويج والدعاية والإعلان السياحي والتدريب والتأهيل وتبادل الخبرات للاستثمار السياحي المشترك.

ويبدو أن الأمور تسير في الاتجاه الصحيح، فنتيجة الاجتماع كانت توصلاً إلى توافق على نص سيوقع عليه خلال الشهر المقبل قبل الاجتماع الرباعي الذي يجمع وزراء لبنان وسوريا وتركيا والأردن في بيروت في العاشر من الشهر المقبل. وقد أوضح وزير السياحة اللبناني، فادي عبود،

سعر قياسي للبنزين: ليتر واحد ب1700 ليرة

لكن حتّى بعد تراجع النفط عن مستوياته العليا بسبب الأزمة المالية، عاد البنزين إلى الارتفاع نتيجة لتثبيت الرسوم عند 9600 ليرة على الصفيحة تُضاف إليها الضريبة على القيمة المضافة ونسبتها 10%. ومنذ التثبيت يكون السعر قد ارتفع بواقع 11300 ليرة، بوتيرة لا تتناسب أبداً مع الارتفاعات العالميّة.

الآن أصبح سعر ليتر البنزين (95 أوكتان) في لبنان 1705 ليرات، فيما سعر برميل النفط عند 88 دولاراً، ومرجّح وصوله إلى 100 دولار بعد نحو ثلاثة أشهر.

الارتفاع المسجّل أمس، انسحب أيضاً على المازوت والكان بواقع 100 ليرة و200 ليرة، ليصبح سعر الصفيحة 22700 ليرة و23 ألف ليرة على التوالي. والأخطر هو أن الغاز سجّل ارتفاعاً بقيمة 400 ليرة، ليصبح سعره 20100 ليرة لِقارورة زنة 10 كيلوغرامات و24500 ليرة لِقارورة زنة 12,5 كيلوغراماً.

(الأخبار)

محروقات